الأمم المتحدة
A/HRC/58/69

الجمعية العامة

Distr.: General
16 January 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
24 شباط/فبراير – 4 نيسان/أبريل 2025
البند 5 من جدول الأعمال
هيئات وآليات الأمم المتحدة

توصيات المنتدى المعني بقضايا الأقليات في دورته السابعة عشرة بشأن موضوع "تمثيل الأقليات والتمثيل الذاتي في الأماكن والخطابات العامة"

تقرير المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، نيكولا لُفرا

موجز

وُضعت التوصيات الواردة في هذا التقرير، بشكل رئيسي، في ضوء المناقشات التي أجراها المشاركون في الدورة السابعة عشرة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات المعقودة يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والإسهامات التي قدموها بشأن موضوع " تمثيل الأقليات والتمثيل الذاتي في الأماكن والخطابات العامة". وانقسم المنتدى إلى أربع حلقات نقاش: (أ) "تمثيل الأقليات في الأماكن العامة"؛ (ب) "تمثيل الأقليات في التعليم"؛ (ج) "تمثيل الأقليات في وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي"؛ (د) "تمثيل الأقليات في الفن والثقافة". وكان المنتدى يرمي إلى إتاحة منبر لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا التي يواجهها الأشخاص المنتمون إلى أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية، والتصدي للتحديات المتعددة التي تعترض مجتمعات الأقليات في جميع أنحاء العالم.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أُعد هذا التقرير عملاً بقرارَي مجلس حقوق الإنسان 15/6 و23/19. وهو يتضمن توصيات المنتدى المعني بقضايا الأقليات في دورته السابعة عشرة، المعقودة يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بشأن موضوع "تمثيل الأقليات والتمثيل الذاتي في الأماكن والخطابات العامة". وتولى إدارة أعمال المنتدى المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، نيكولا لُفرا. وترأست المنتدى أناستازيا كريكلي، الأستاذة الفخرية المشاركة في جامعة أيرلندا الوطنية في ماينوث، ورئيسة المجموعة الدولية لحقوق الأقليات ورئيسة مركز بافي بوينت (Pavee Point) للرحّل والروما وهيئة إقرار التعليم والتدريب بشأن العمل المجتمعي في عموم أيرلندا، والتي عينها رئيس مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس 15/6. وشارك في المنتدى 790 شخصاً من 96 بلداً، بما في ذلك ممثلون عن الدول، وآليات الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات والآليات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الهيئات الوطنية المعنية، ومجموعات الأقليات، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميون والخبراء المعنيون بقضايا الأقليات.

2- وتستند التوصيات الواردة في التقرير، المستمدة في المقام الأول من المناقشات التي أجراها المشاركون في الدورة السابعة عشرة للمنتدى والمساهمات التي قدموها، إلى القانون الدولي وكذلك إلى المعايير والممارسات الجيدة في مجال حماية حقوق الأقليات. وتهدف التوصيات إلى تقديم توجيهات من أجل جملة أمور منها مواصلة تنفيذ إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

3- وتشمل العناصر الرئيسية للإطار القانوني والمعياري، من منظور حقوق الإنسان، الإعلانَ العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية.

4- وكان الهدف من الدورة السابعة عشرة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات هو معالجة مسألة تمثيل الأقليات والتمثيل الذاتي في الأماكن والخطابات العامة. واعترافاً بالدور الحاسم لتمثيل الأقليات في المجتمع، ركزت المناقشات في المنتدى على الحد من التحيزات ومكافحة التمييز وتعزيز ظهور الأقليات في الأماكن العامة والتعليم والإعلام والفن والثقافة. وأتاحت المناقشات فرصة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الأقليات القومية والعرقية والدينية واللغوية في تحقيق التمثيل العادل، بما في ذلك تغييبها وتشويه صورتها وانتشار القوالب النمطية السلبية. وقد سعى المنتدى إلى استكشاف الآثار المجتمعية التي تترتب عن نشر صور متحيزة عن الأشخاص المنتمين إلى الأقليات، بما في ذلك اتخاذهم كبش فداء، وخطاب الكراهية، والتمييز، والعنف، فضلاً عن الآثار الأوسع نطاقاً على التماسك الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، أقر المشاركون في المنتدى بأهمية وفوائد التمثيل الذاتي، الذي يمكّن الأقليات من تحديد ملامح صورتها في الأماكن والخطابات العامة. وقد شُجّع المشاركون على تبادل أفضل الممارسات والمبادرات، مع التركيز على الكيفية التي يمكن بها للتمثيل الذاتي للأقليات أن يتصدى للوصم ويعزز مجتمعات شاملة ومتنوعة.

5- وقد انقسم المنتدى إلى أربع حلقات نقاش: (أ) حلقة أولى بشأن "تمثيل الأقليات في الأماكن العامة"، حلّلت كيف يعكس تمثيل الأقليات في الأماكن العامة الروايات والهويات الوطنية ويشكلها؛ و(ب) حلقة ثانية بشأن "تمثيل الأقليات في التعليم"، تناولت صورة الأقليات في التعليم والدور البالغ

الأهمية الذي تؤديه في تشكيل نظرة أفراد الأقليات إلى أنفسهم ونظرة المجتمع إليهم؛ و(ج) حلقة ثالثة بشأن "تمثيل الأقليات في وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي"، استكشفت دور وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل التصورات العامة عن الأقليات؛ و(د) حلقة رابعة بشأن "تمثيل الأقليات في الفن والثقافة"، ركزت على تمثيل الأقليات في مختلف أشكال الفن والثقافة، وقيّمت الفرص المتاحة للأقليات للمشاركة في الأنشطة الثقافية والتقليدية الخاصة بها.

6- وتندرج توصيات المنتدى في دورته السابعة عشرة ضمن مجموعة من التوصيات العامة، تليها توصيات ذات طابع خاص، وهي مصنفة حسب حلقات النقاش الأربع التي عُقدت خلال الدورة. التوصيات:

(أ) تهدف إلى توجيه السياسات والممارسات على المستوى المحلي والوطني والدولي، والمساهمة في إدماج قضايا الأقليات في الأطر المؤسسية الأوسع نطاقاً والجهود المبذولة من أجل مجتمعات متماسكة ومنصفة؛

(ب) الغرض منها الاستفادة من الفرص والممارسات والمبادرات التي تعزّز إدماج مجموعات الأقليات، بما يتماشى مع المبادئ والحقوق المكرَّسة في إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة؛

(ج) تؤكد على اتباع نهج متعدد الجوانب، يمكّن من معالجة التحديات المركبة التي تواجهها نساء الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى المنتمية إلى الأقليات؛

(د) تعكس الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني وممثلو مجموعات الأقليات وسائر أصحاب المصلحة في تعزيز التمثيل العادل للأقليات.

7- وتستند التوصيات إلى التوصيات التي أُعدت في الدورات السابقة للمنتدى، ولا سيما في الدورة الثانية عشرة بشأن "التعليم واللغة وحقوق الإنسان للأقليات"[(1)]، والدورة الثالثة عشرة بشأن "خطاب الكراهية ووسائل التواصل الاجتماعي والأقليات"[(2)]، والدورة السادسة عشرة بشأن "الأقليات والمجتمعات المتماسكة: المساواة والإدماج الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية"[(3)]. وهي تتابع أيضاً التوصيات الواردة في التقارير المواضيعية للمقررين الخاصين المعنيين بقضايا الأقليات، ولا سيما التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2021 بشأن "خطاب الكراهية ووسائل التواصل الاجتماعي والأقليات"[(4)].

8- ومن المقرر تنفيذ التوصيات في جميع بلدان العالم ومساعدة الدول والشركات الخاصة وأصحاب المصلحة الآخرين في اكتساب فهم أفضل لالتزاماتهم في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز وحماية التمثيل العادل للأقليات.

ثانياً- توصيات عامة

9- استناداً إلى حلقات النقاش الأربع التي عُقدت في الدورة السابعة عشرة للمنتدى، يقترح المقرر الخاص التوصيات العامة التالية:

(1) A/HRC/FMI/2019/1.

(2) A/HRC/46/58.

(3) A/HRC/55/70.

(4) A/HRC/46/57.

(أ) ينبغي أن تصبح الدول أطرافاً في جميع الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تكفل حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى مجموعات الأقليات، وأن تنضم إلى هذه الصكوك؛

(ب) ينبغي أن تكفل الدول التنفيذ الكامل لإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية؛

(ج) ينبغي أن تشجّع الدول على المشاركة المتواصلة لأصحاب المصلحة في المنتدى المعني بقضايا الأقليات بهدف تعزيز الحوار والتعاون، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالتوجيهات القيّمة الصادرة عن المنتدى والتأكيد على أهميتها بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛

(د) ينبغي أن تعزز الدول المنتدى المعني بقضايا الأقليات عن طريق تقديم الدعم لإنشاء صندوق تبرعات بهدف النهوض بالمشاركة المجدية للمجتمع المدني وممثلي مجموعات الأقليات في المنتدى؛

(هـ) ينبغي أن تُقر الدول بأهمية مجموعات الأقليات في إقامة مجتمعات مزدهرة تنعم بالاستقرار، وبدور الاحتفاء بالتنوع في تحقيق التماسك المجتمعي؛

(و) ينبغي أن تعتمد الدول تشريعات شاملة لمكافحة التمييز وتنفذ تدابير فعالة لمكافحة التمييز من أجل ضمان تكافؤ الفرص للجميع، بمن فيهم الأشخاص المنتمون إلى أقليات؛

(ز) ينبغي أن تكفل الأمم المتحدة إدراج الأقليات في جميع برامجها الإقليمية والقطرية الخاصة بكل بلد؛

(ح) ينبغي أن تعمل وسائط الإعلام على رفع مستوى الوعي بقضايا الأقليات بشكل مسؤول واستباقي من أجل تثقيف عامة الناس ومساءلة صناع القرار عن أفعالهم وسياساتهم وخطاباتهم التي تمس الأقليات.

ثالثاً- توصيات تتناول التحديات التي تعترض تمثيل الأقليات في الأماكن العامة

10- يقترح المقرر الخاص التوصيات التالية لمعالجة التحديات التي تعترض تمثيل الأقليات في الأماكن العامة:

(أ) ينبغي أن تنفذ الدول سياسات التخطيط الحضري الشامل التي تعطي الأولوية لإدماج المساحات ذات الأهمية الثقافية بالنسبة إلى مجموعات الأقليات؛

(ب) ينبغي أن توفر الدول تمويلاً مخصصاً للمشاريع التي تعكس تاريخ الأقليات القومية والعرقية والثقافية والدينية واللغوية وإسهاماتها وتقاليدها؛

(ج) ينبغي أن تشجع الدول على إدراج تاريخ الأقليات وإنجازاتها في الفنون والرموز العامة، مثل اللوحات الجدارية والتماثيل والنصب التذكارية؛ وينبغي عرض لغات الأقليات إلى جانب لغة الأغلبية في الأماكن العامة؛

(د) ينبغي أن تصمم الدول مرافق عامة شاملة للجميع ويسهل الوصول إليها احتراماً للممارسات الثقافية والدينية، كأن توفر أماكن للصلاة أو التأمل، بالإضافة إلى توفير مرافق ملائمة ثقافياً؛

(هـ) ينبغي أن تضع الدول برامج وشراكات تتيح مشاركة مجتمعات الأقليات مشاركة نشطة في عمليات التصميم والحوكمة وصنع القرار المتعلقة بالأماكن العامة؛ ويُعد التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل مجموعات الأقليات أمراً أساسياً لتحديد الاحتياجات والتطلعات الخاصة للأشخاص المنتمين إلى الأقليات وتلبيتها؛

(و) ينبغي أن تضع الدول ميثاقاً للحقوق والممارسات الشاملة لأسماء المواقع الجغرافية، بهدف توسيع الأطر القائمة للتحقق من أن أسماء الأماكن تعكس مساهمات الأقليات في المجتمع ككل، فضلاً عن لغاتها وتراثها الثقافي.

رابعاً- توصيات تتناول التحديات التي تعترض تمثيل الأقليات في التعليم

11- يقترح المقرر الخاص التوصيات التالية لمعالجة التحديات التي تعترض تمثيل الأقليات في التعليم:

(أ) ينبغي أن تكيّف الدول المناهج الدراسية الوطنية لتضمينها تاريخ الأقليات ولغاتها وثقافاتها وإنجازاتها، بما يضمن إدماج تاريخها ومساهمتها في المجتمع ككل باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من التعليم العام؛ وينبغي أن يتبع إصلاح التعليم نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، بما يعزز الاحترام والتفاهم والحوار بين الثقافات، مع الحرص على نشر خطاب وطني جامع؛

(ب) ينبغي أن تنشئ الدول منصات تشاركية تتيح إشراك الوالدين ومجتمعات الأقليات المحلية في تصميم سياسات التعليم ورصدها وتقييمها؛

(ج) ينبغي أن تحسن الدول جمع البيانات عن الأقليات، بهدف تصميم سياسات تعليمية تلبي احتياجات الأقليات وتكفل تكافؤ الفرص في التعليم؛

(د) ينبغي أن تزيد الدول فرص نيل التعليم بلغات الأقليات من خلال التعليم باللغة الأم والبرامج الثنائية اللغة أو المتعددة اللغات؛

(هـ) ينبغي أن تدعم الدول المدارس غير الحكومية التي تديرها الأقليات، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان، بما يمكّنها من تقديم تعليم مجاني وملائم ثقافياً يهدف إلى الحفاظ على الهويات الثقافية واللغوية والدينية للأقليات وتعزيزها؛

(و) ينبغي أن تشجع الدول توظيف المعلمين من مجتمعات الأقليات وتدريبهم، إلى جانب تقديم تدريب يراعي الاعتبارات الثقافية لجميع المعلمين، بما يكفل تمثيلاً أفضل للأشخاص المنتمين إلى الأقليات في الأوساط التربوية وتحسين فهم احتياجات الطلاب المنتمين إلى الأقليات في الفصول الدراسية وتلبيتها؛

(ز) ينبغي أن تنفذ الدول برامج محددة لمعالجة التحديات المركبة التي يواجهها الأشخاص ذوو الهويات المتقاطعة، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد مجتمع الميم المنتمين إلى الأقليات: ويمكن أن تشمل هذه التدابير المنح الدراسية والبرامج والموارد المخصصة لضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد للجميع.

خامساً- توصيات تتناول التحديات التي تعترض تمثيل الأقليات في وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي

12- يقترح المقرر الخاص التوصيات التالية لمعالجة التحديات التي تعترض تمثيل الأقليات في وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي:

(أ) ينبغي أن تضع الدول شروطاً تتعلق بالتنوع وتلتزم بها جهات البث العامة وأن تقدم الدعم لوسائط الإعلام التي تديرها الأقليات والأعمال التي تنتجها؛ وتتضمن هذه الشروط التمثيل المتناسب وغير المتحيز لمجموعات الأقليات في المحتوى الإعلامي، بما يعزز ثقافاتهم وتاريخهم وهوياتهم، مع إتاحة الفرصة للأقليات لممارسة التمثيل الذاتي؛

(ب) ينبغي أن تخصص الدول التمويل المناسب لتطوير الفرص المتاحة لوسائط الإعلام التي تديرها الأقليات، بما يكفل لها الحصول على الموارد اللازمة لازدهارها وتضخيم الأصوات المتنوعة؛

(ج) ينبغي أن تسن الدول تشريعات لحظر خطاب الكراهية في وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي وتحرص على إنفاذها، كما ينبغي أن ترصد وتصحح التحيزات الخوارزمية في منصات التواصل الاجتماعي لمنع تضخيم الروايات التمييزية؛

(د) ينبغي أن تضع الشركات التي تتحكم في وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مبادئ توجيهية واضحة وقابلة للتنفيذ للتصدي لخطاب الكراهية ضد الأقليات، وينبغي أيضاً أن تخضع للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان على منصاتها، وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ كما ينبغي أن تضع هذه الشركات وتنفذ برامج تدريبية شاملة للصحفيين وصناع المحتوى والمنسقين لتحديد خطاب الكراهية والتصدي له؛

(هـ) ينبغي أن تخصص الدول موارد لتطوير حملات توعية عامة وبرامج مدرسية لتثقيف المواطنين حول التحيز الضار ضد الأقليات؛ وينبغي أن تسلط هذه الحملات الضوء على الجوانب الإيجابية للتنوع وتؤكد على أن الاختلافات تثري المجتمعات وتعزز الاحترام المتبادل والتعايش؛

(و) ينبغي أن تعمل وسائط الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي بنشاط على تعزيز التنوع من خلال ضمان التمثيل المتنوع في إعداد المحتوى والإعلانات والأدوار القيادية، بالإضافة إلى الاستفادة من الخوارزميات للنهوض بالمحتوى الذي تعده المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً؛

(ز) ينبغي إنشاء هيئات مستقلة على المستوى الوطني لرصد المحتوى الإعلامي من حيث التحيز والتضليل وخطاب الكراهية؛ وينبغي أن تكمل منظمات المجتمع المدني هذه الجهود من خلال تتبع اتجاهات التمثيل وتشجيع الممارسات الإعلامية التي تعزز التنوع في المجتمع وتمثيل الأقليات تمثيلاً ذاتياً.

سادساً- توصيات تتناول التحديات التي تعترض تمثيل الأقليات في الفن والثقافة

13- يقترح المقرر الخاص التوصيات التالية لمعالجة التحديات التي تعترض تمثيل الأقليات في الفن والثقافة:

(أ) ينبغي أن تعمل الدول والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز التعاون في مجال الفنون بين الفنانين من الأقليات ومن الأغلبية؛ إذ يمكن أن تعزز هذه المبادرات التفاهم المتبادل، وتتصدى للقوالب النمطية وتحتفي بالتنوع الثقافي من خلال التعبيرات الإبداعية المشتركة؛

(ب) ينبغي أن تزيد الدول التمويل المخصص لفناني الأقليات والمؤسسات الثقافية والمبادرات الشعبية التي تسلط الضوء على تراث الأقليات وإبداعها، وبخاصة من خلال إتاحة الفرصة لهم لعرض أعمالهم على المنصات المعدة للغرض على قدم المساواة؛

(ج) ينبغي أن تنشئ المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني شبكات وتضع برامج تبادل تسهل تبادل المعارف والتقاليد والاستراتيجيات الإبداعية بين الفنانين ومجموعات الأقليات والمؤسسات: وينبغي تقديم التمويل والدعم الكافيين للمسابقة الدولية لفناني الأقليات، التي تجسد مثالاً ناجحاً لهذه البرامج؛

(د) ينبغي أن يرعى كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعارض والمهرجانات والفعاليات التي تعطي الأولوية للتعبيرات الثقافية المتنوعة وتمثيل الأقليات، بهدف إيصال أصوات الأقليات وإشراك جمهور أوسع والمساهمة في مشهد ثقافي أكثر ثراءً وشمولاً.